Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)

مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj

2021; 17(1);197-229

https://doi.org/10.52981/oiuj.v33i1.788

ISSN: 5361-1858

دور نظام الرقابة الداخلية في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية

"دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"

The Role of the Internal Control System in Securing E-Commerce Operations A field Study on ASample of Sudanese Banks

د.ياسر تاج السر محمد سند* ، د.حنان حسين عيسى كرم**

* أستاذ المحاسبة المشارك– جامعة النيلين– السودان.

** أستاذ المحاسبة المساعد– كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا– السودان

المستخلص

تناولت الدراسة بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تأمين مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية التي تتم في المصارف السودانية من خلال الرقابة الداخلية على مدخلات البيانات وعلى عمليات تشغيلها ومخرجاتها، لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المدخلات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على التشغيل وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المخرجات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية، توصلت الدراسة إلى نتائج أثبتت صحة الفرضيات؛حيث ساعدت الرقابة الداخلية على مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات بيانات التجارة الإلكترونية في تأمين عملياتها في المصارف السودانية.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، التجارة الإلكترونية

Abstract:

The study addressed the clarifying of the role of the internal control system in securing electronic commerce operations in Sudanese banks, where the problem of the study was how to secure the risks of e-commerce operations that take place in Sudanese banks through internal control over data inputs, operations and outputs, to achieve the study objectives the following hypotheses were tested; There is a statistically significant relationship between internal control of inputs and securing e-commerce operations, there is a statistically significant relationship between internal control over operating and securing e-commerce operations, there is a statistically significant relationship between internal control of outputs and securing e-commerce operations, the study concluded Validated results of the

hypotheses; As the internal control over the inputs, operations and outputs of e-commerce data helped secure its operations in Sudanese banks.

Key words: Internal Control System, E-Commerce.

أولاً: الإطار المنهجي:

مقدمة:

إن ظهور شبكة الإنترنت أدى إلى التحول من الأساليب التقليدية في عقد الصفقات وإنجاز الأعمال والاتصال إلى استعمال الأسلوب الرقمي الذي يعتمد على استخدام الأجهزة الإلكترونية ومن ثم تحولت عمليات التجارة التقليدية إلى عمليات تبادل ومتاجرة إلكترونية اتصفت بالسرعة والاقتصاد في النفقات والتكاليف إلا أن هذه العمليات أصبحت محاطة بالعديد من المخاطر والكثير من القيود مما استدعى وجود دور لأنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت التي تمارس هذا النوع من التجارة، ولهذا جاءت هذه الدراسة لبيان دور نظام الرقابة الداخلية في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية باعتبارها الجهة المعنية بالتحويلات المالية المترتبة على تلك العمليات.

1/**مشكلة الدراسة:**أصبحت التجارة الإلكترونية ضرورة تمليها التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية كما أنها سهلت عمليات التبادل التجاري في الأسواق المختلفة؛ إلا أنها تكتنفها الكثير من المخاطر في عملياتها وخاصة في إطار وسائط دفع الأموال والمتمثلة في المصارف بأنواعها المختلفة، ومن ثم تكمن مشكلة الدراسة في معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية، وقد تمت صياغتها في التساؤلات التالية:

أ / ماهو دور الرقابة الداخلية على المدخلات في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

ب/ ماهو دور الرقابة الداخلية على التشغيل في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

ج/ ماهو دور الرقابة الداخلية على المخرجات في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

2/ **أهمية الدراسة:** تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تبين دور نظام الرقابة الداخلية وتأثيره على تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية في ظل ندرة الدراسات العلمية التي تربط بين هذين المتغيرين؛ كما تكمن الأهمية العملية للدراسة في أنها تضع أمام المتعاملين في التجارة الإلكترونية

في المصارف السودانية من خلال نظمهم المحاسبية الأسس والإجراءات الرقابية التي تعمل على تأمين معاملاتهم وتبادلاتهم الإلكترونية سواء كانوا بائعين أو مشترين أو غيرهم.

3/ **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى معرفة ودراسة نظام الرقابة الداخلية وعمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية ومن ثم التعرف على الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الداخلية في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية من خلال بيان مدى تأثير إجراءات وأساليب نظام الرقابة الداخلية في تأمين المدخلات والتشغيل والمخرجات المرتبطة بعمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

4/ فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة واختبار الفرضيات التالية:

أ/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المدخلات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

ب/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على التشغيل وتأمين عمليات التجارة الإلكتروني في المصارف السودانية.

ج/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المخرجات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

5/ حدود الدراسة: تمثلت الحدود المكانية في عينة من المصارف السودانية بولاية الخرطوم، أما الحدود الزمانية فهي في العام 2020م، كما تمثلت الحدود الموضوعية في نظام الرقابة الداخلية ممثلاً في (إجراءات الرقابة على مدخلات البيانات، إجراءات الرقابة على تشغيل البيانات، إجراءات الرقابة على مخرجات البيانات)، عمليات التجارة الإلكترونية.

6/ مصادر البيانات: استندت الدراسة في جمع البيانات على الاستبانة كمصدر أولي،وعلى الكتب العلمية والدوريات والمجلات المحكمة والرسائل الجامعية والإنترنت كمصادر ثانوية.

7/ **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المناهج التالية: المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة : أحمد، 2011 م: تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التجارة الإلكترونية؛ هدفت الدراسة إلي التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، كما اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: استخدام نظم المعلومات يحد من المخاطر التوكيدية ويحد من مخاطر الموثوقة في معاملات التجارة الإلكترونية،

استخدام نظم المعلومات يحد من مخاطر الإمكان في معاملات التجارة الإلكترونية، من أبرز نتائج الدراسة إن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت علي جميع المجالات المعنية بشكل عام، التجارة الإلكترونية تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع عملياتها تفتقر لآلية التوثيق في أغلب مراحلها.

دراسة : أحمد 2011م: تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود برامج ومؤشرات تقويم أداء متخصصة تمكن من إعداد تقارير تعكس واقع الأداء في قطاع البلديات من حيث الكفاءة والفاعلية والاقتصادية، هدفت الدارسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية المتبع في قطاع البلديات (القطاع العام)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضعف دور قسم الرقابة الداخلية في مجال إعداد التقارير، أوصت الدراسة بضرورة قيام قسم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير عن الأداء المديرية عن الفترات الماضية ورفعها إلى الإدارة العليا.

دراسة :Adel 2012: تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة تأثير التجارة الإلكترونية على تحسين نظام المعلومات المحاسبي المتكامل للبنوك خاصة في الأردن، وتم صياغة المشكلة في الأسئلة التالية: ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على نظام AIS ؟، ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على موثوقية نظام AIS؟، ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على نظام AIS من منظور تخفيض التكلفة؟، أبرز نتائج الدراسة: وجود أهمية وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الإلكترونية وموثوقية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية، للتجارة الإلكترونية تأثيراً مهماً من الناحية الإحصائية على القدرة على تخفيض التكلفة وتحسين الأداء التشغيلي للمصارف الأردنية من خلال نظم المعلومات المحاسبية .

دراسة : Gholam, other 2014م: تمثلت مشكلة الدراسة في أن التجارة الإلكترونية أصبحت أولوية قصوى للمنظمات حيث يمكنها أن تؤثر بشكل كبير على موقف عملائها وحثهم على الاستفادة من الخدمات المقدمة، وتتبع أهمية الدراسة من أنه بالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة حول هذا العنوان إلا أنه لا يوجد حتى الآن ملخص عام عن العوائق التي تعيق دخول التجارة الإلكترونية في الشركات المنتجة للمعدات والسلع الرياضية، وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد ندوات وورش عمل حول المهارة اللازمة للعمل بالتجارة الإلكترونية، التحقق من الشروط اللازمة لنجاح تنفيذ التجارة الإلكترونية، سن قوانين ثابتة وتطبيقها بالكامل للحد من المخاطر والعوائق التي تحول دون نمو التجارة الإلكترونية.

دراسة: عبد الوهاب 2014م: تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، تكمن أهمية الدراسة في ندرة الدراسات التي تناولت مفهوم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات نظراً لحداثة

هذا القطاع نسبياً في اليمن، هدفت الدراسة إلى التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وتقويم نظم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية، توصلت الدراسة إلى نتائج منها:تمتع شركات الاتصالات اليمنية بهياكل رقابة داخلية جيدة.

دراسة: صفوان، 2016م: تناولت الدراسة العلاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية وظهور المعلومات المحاسبية المضللة في الشركات، ومن أهداف الدراسة اكتشاف حالات التضليل في المعلومات المحاسبية وربط ذلك مع نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، تمثلت فرضية الدراسة في أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ضعف نظام الرقابة الداخلية وظهور المعلومات المحاسبية المضللة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أغلب الحسابات يوجد لديها تأثير في ظهور المعلومات المحاسبية المضللة فضلاً عن وجود علاقة بين النظام المحاسبي وبين نظام الرقابة الداخلية.

دراسة: محمد المعتز 2017م: هدفت الدراسة إلى بيان دور المعلومات المحاسبية في زيادة فعالية التجارة الإلكترونية وترشيد قرارات المستخدمين، هدفت الدراسة إلى: التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، تقديم التوصيات المناسبة والكفيلة بتقوية النظام المحاسبة الذي يتم ربطه بالتجارة الإلكترونية لضمان ترشيد قرارات المستثمرين، من أبرز نتائج الدراسة : التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة أثرت في فعالية نظم المعلومات المحاسبية.

دراسة : مصباح وآخرون، 2018م: بحثت الدراسة في أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، نبعت أهمية الدراسة من حاجة المؤسسات إلى التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات لكونها تساعد في تأدية أنشطتها بصورة سليمة من أجل تحقيق أهدافها المنشودة،وهدفت إلى التعرف على المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقابة الداخلية، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن تكنولوجيا المعلومات لها دور أساسي في تدعيم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحسين إجراءاتها وأساليبها، ومن توصيات الدراسة العمل على ترسيخ العمل الجماعي لتفعيل نظام الرقابة الداخلية وهذا لا يتم إلا بمشاركة مختلف الأفراد والوظائف والأقسام في المؤسسة.

التعليق على الدراسات السابقة وبيان الفجوة البحثية:

يلاحظ الباحثان من العرض السابق للأدبيات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة أن كلاً منها تناول أحد المتغيرين اللذين نحن بصدد دراستهما وبيان العلاقة فيما بينهما لكن لم يتم تناول المتغيرين– الرقابة الداخلية وعمليات التجارة الالكترونية– مع بعضهما، فنجد مثلاً علاقات بين نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر التجارة الإلكترونية، وعلاقات بين الرقابة الداخلية وتقويم الأداء، وبين التجارة الإلكترونية

وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وغير ذلك من العلاقات. أما دراستنا الحالية فجاءت لبحث دور نظام الرقابة الداخلية في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية من خلال تحديد دور الرقابة الداخلية على مدخلات، وتشغيل، ومخرجات بيانات عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

ثالثاً: الإطار النظري للرقابة الداخلية:

1- **مفهوم الرقابة الداخلية:** عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA الرقابة الداخلية بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة.(شحاتة، 2018م، ص17)

كما عرف المعيار رقم 400 من معايير المراجعة الدولية الرقابة الداخلية بالآتي "إن تعبير نظام الرقابة الداخلية يعني كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة وكفاءة في العمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب (عبدالله وعياش، 2014م، ص 161).

يتفق الباحثان مع ما ذكر حول مفاهيم الرقابة الداخلية، كما يريا أن الرقابة الداخلية تشمل كافة النظمالداخلية المعنية بتأمين أصول المنشأة الملموسة وغير الملموسة بما في ذلك المعلومات والتي وتضمن سلامة العمل وحسن سير الإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة العليا سواء في الجانب الإداري أو المالي والمحاسبي.

2- **أهمية الرقابة الداخلية:** يرجع السبب في وضع نظام للرقابة الداخلية في المنظمات إلى مساعدتها على تحقيق أهدافها، ويحتوي النظام على مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها لإمداد الإدارة بتأكيد مناسب على أن الأهداف الأساسية للمنظمة سوف يتم تحقيقها، ويشير تقرير لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى أن تزايد الاهتمام بالرقابة الداخلية يرجع إلى العوامل الآتية:(عودة، د.ت، ص 180)

أ- تزايد نطاق المنظمات وحجمها، مما أدى إلى تعقد وتشعب هياكلها التنظيمية، ولكي يمكن مراقبة العمليات بفاعلية، ينبغي أن تعتمد الإدارة على العديد من التقارير والتحليلات التي تتوافر فيها درجة عالية من الثقة، تتحمل الإدارة المسؤولية الأولى للمحافظة على موجودات المنظمة، ومنع

الأخطاء واكتشاف الاختلاسات، ومن ثم فإن الاحتفاظ بنظام كفؤ للرقابة الداخلية، أمر لا يمكن الاستغناء عنه وتعتمد عليه الإدارة في الوفاء بهذه المسؤولية.

ب-من الناحية العملية يتعذر على المدقق الخارجي أن يقوم بتدقيق تفصيلي لمعظم المنظمات في حدود أتعاب اقتصادية معقولة، والاعتماد على التدقيق الاختباري، بدلاً من التدقيق الشامل، ومن ثم كان من الضروري منذ البداية عند معالجة العمليات وجود الضوابط السليمة التي يوفرها نظام الرقابة الداخلية.

إن للرقابة الداخلية أهمية كبرى بالنسبة للإدارة حيث تتملك الإدارة عادة ثلاثة اهتمامات تتمثل فيما يلي: (أرينز ولوبك، 2007م، ص 378-379)

أ- التمكن من إعداد القوائم المالية وتوفير القدرة على الاعتماد على المعلومات الواردة فيها.

ب-تحقيق كفاءة وفعالية التشغيل.

ج- التمكن من الاستجابة للقوانين والقواعد التنظيمية.

وتعمل الرقابة الداخلية على ضمان التأكد من دقة المعلومات كما تأكد على ضرورة التقييد بالقواعد التنظيمية والالتزام بالقوانين، بما يمكن من تلبية تلك الاهتمامات.

3- **أهمية الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في ظل بيئة إلكترونية:** إن استخدام الرقابة الداخلية لأدوات تكنولوجيا المعلومات في تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي وكذلك انتشار التجارة الإلكترونية أدى ضرورة الاهتمام بالرقابة على أمن وسلامة المعلومات وذلك نظراً لعدم وجود سجلات مادية، وقد ساهم انتشار التجارة الإلكترونية في التغلب على الحواجز الجغرافية التقليدية بين دول العالم بصورة تجعل أي شركة قادرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة أكثر وبتكلفة تسويق محدودة، وإمكانية التعرف على رغبات واحتياجات العملاء بشكل أكثر دقة وسرعة، ويتوقف تحقيق هذه المنافع على إيجاد حلول ملائمة لمشاكل التجارة الإلكترونية والتي من أهما مشكلة الأمن أو أمن نظم المعلومات.(شحاتة، 2018م، ص124)

يضيف الباحثان إلى ما سبق في أهمية الرقابة الداخلية كونها تساهم في تفعيل الحوكمة برعايتها ومتابعتها لمدى التزام الإدارات والأقسام داخل المنشأة بالقوانين واللوائح والنظم الداخلية والخارجية.

يتفق الباحثان مع ما سبق من نقاط في أهمية الرقابة الداخلية مع التأكيد على أنه تزداد الأهمية كلما تعقدت النظم المحاسبية والإدارية وبعدت العمليات والمعاملات عن نظر الإدارة العليا حيث يصعب التحكم في الأقسام والإدارات التنفيذية ومتابعتها بصورة مباشرة.

4- **أهداف الرقابة الداخلية:** من أهداف الرقابة الداخلية: (ستينبارت و رومني، 2009م، ص 277)

أ- توفير ضمانة كافية بأن التقرير المالي قد أعد وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP

ب-التزويد بمعلومات دقيقة وموثوقة.

ج- تعزيز وتحسين الكفاءة التشغيلية، بما فيها التأكد من أن مقبوضان ومصروفات الشركة قد تمت بناءً على تفويضات الإدارة والمدراء .

د- تشجيع ودعم الالتزام بالسياسات الإدارية المفروضة .

هـ- التقيد بالقوانين واللوائح السارية.

يتضح من هذه الأهداف أن الرقابة الداخلية كنظام تعمل على تلبية الاحتياجات الاستراتيجية من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف الأساسية في المدى البعيد بالإضافة إلى كونها تسهم في تحقيق الأهداف الجارية والتشغيلية للمنشآت.

بالإضافة إلى ما سبق يرى الباحثان أن الهدف الأساسي للرقابة الداخلية كنظام هو ضمان سير العمل الإداري والمالي حسب ما هو مخطط له وبما يحقق الأهداف الجارية والاستراتيجية للمنشأة.

5- **مقومات نظام الرقابة الداخلية:** إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة وتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة العامة لها من جهة أخرى، فمقومات نظام الرقابة الداخلية كأعمدة داخل المبنى تعكس قوة وفعالية هذا المبنى والعكس صحيح وتتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية في الآتي: (حسين، 2018م، ص ص 281-282)

أ- الخطة التنظيمية: بين الهيكل التنظيمي توزيع السلطات والمسؤوليات على الوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة كما تبين وسائل الاتصال الرسمي بينهم ومستويات الإشراف عليهم ومن خلال الهيكل التنظيمي يتم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل وظيفة منها بحيث تتناسب مع مقدرة الفرد الواحد، ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه ولابد أن تراعي فيه البساطة والمرونة أي تطورات مستقبلية.

ب-نظام محاسبي سليم.

ج- اختيار الموظفين الأكفاء.

ويري باحث آخر (نور، 1992م، ص 18) أن نظام الرقابة الداخلية يقوم على مجموعة من الدعائم أو المقومات الأساسية وهي: التنظيم الكفء، والإجراءات والسياسات التي تضعها المنشأة بقصد حماية

أصولها أو منع اختلاسها، وبقصد ضمان صحة المعلومات والتقارير المحاسبية وغيرها، وإجراءات زيادة الكفاءة التشغيلية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للشركة،وإجراءات تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية التي وضعتها إدارة الشركة.

يتفق الباحثان مع هذه المقومات والدعائم التي تعتمد عليها أنظمة الرقابة الداخلية مع وجوب مراعاة مواكبة التطورات الحديثة؛ حيث يجب أن توضع الخطة التنظيمية وتوزع المهام والاختصاصات مع تصميم نظام محاسبي مبني على برمجيات متطورة تمكن من التواصل مع البيئة الخارجية تأثيراً وتأثراً بها مع توفير الكوادر البشرية القادرة على استيعاب وتشغيل العمليات في ظل تلك البيئة.

6- **مكونات نظام الرقابة الداخلية:** يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمس عناصر أساسية وهي كما يلي: (الخطيب، 2010م، ص 12-13)

أ- بيئة الرقابة: وهو أسلوب واتجاه الإدارة ووعيها والإجراءات المتخذة من جانبها فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، وتقوم بيئة الرقابة الداخلية بالربط بين جميع مكونات النظام الرقابي، وبذلك فإن موقف الإدارة العليا هو الذي يحدد جوهر الرقابة الفعالة لأن لها صلة مباشرة بها.

ب-تقييم المخاطر: وتقييم هذه لكل من فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية اللذان يعملان معاً لضمان المعلومة الصحيحة للشركة، لان الشركة تتعرض إلى مجموعة من المخاطر عند قيامها بنشاطاتها اليومية سواء كانت داخلية أو خارجية، فلابد من تحليلها ومحاولة تخفيف حدة تأثيرها بما يتوافق مع نظام الشركة، وقد تتعلق بمخاطر مالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الشهرة وغيرها)

ج- أنشطة الرقابة: تتمثل أنشطة الرقابة في القواعد والإجراءات والسياسات لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، ويوجد العديد من الإجراءات الرقابية أهمها:

- أنشطة الرقابة على التشغيل وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل العمليات في المؤسسة.
- أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية.
- أنشطة الرقابة على الالتزام وتهدف إلى التأكد من مدى الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.

د- المعلومات والاتصالات: يتكون هذا العنصر من نظام المعلومات المحاسبي بما في ذلك الطرق والإجراءات المحاسبية المتبعة في تسجيل ومعالجة وتلخيص المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى المستخدمين المعنيين.

هـ- المتابعة: وهو التقييم المستمر أو الدائم لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، من أجل تحقيق كفاءة وفعالية هذا النظام، ويتم ذلك من قبل الإدارة بهدف تحديد أن الضوابط الموضوعة تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله، وأنه يمكن تعديلها بحسب الضرورة وقد تشمل استخدام معلومات من مصادر خارجية مثل : شكاوي العملاء فالمتابعة تقوم بتقويم جودة أداء الرقابة الداخلية.

يلاحظ الباحثان أن هذه المكونات والعناصر تكمل مقومات نظام الرقابة الداخلية، فتمثل المقومات الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية بينما تلعب المكونات دور المحرك الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والمحقق لأهدافه.

كما يرى الباحثان أن هذه المكونات والعناصر الخمسة ضرورية لضمان كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بما يحقق حسن استخدام الموارد وجودة تحقيق الأهداف.

7- **أساليب الرقابة الداخلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:** تعد إجراءات الرقابة أكثر أهمية في نظم المعلومات الإلكترونية عن تلك المتبعة في النظم اليدوية لعدة أسباب أهمها:(حسين،2018م،ص287)

أ- يتم معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية بواسطة الكمبيوتر يفوق تلك التي تعالج يدوياً مما ينتج عنه زيادة احتمال ارتكاب أخطاء.

ب-يتم تجميع ومعالجة وتخزين بيانات العمليات المحاسبية في صورة غير قابلة للقراءة ويصعب على الإنسان مراقبة هذه البيانات والتحقق من دقتها وموضوعيتها والتي كان يسهل إجراؤها تحت النظام اليدوي للمعلومات المحاسبية.

ج- يصعب تتبع مسار التدقيق مما يترتب عليه احتمال قيام الموظفين غير الأمناء باختلاس مبالغ طائلة من الوحدات الاقتصادية التي يعملون بها.

وتقسم أساليب الرقابة الداخلية على التطبيقات وهي أساليب مستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية إلى ثلاثة مجموعات وهي: (حسين، 2018م، ص 19)

أ. أساليب الرقابة على المدخلات: وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من صحة اعتماد البيانات التي يتسلمها قسم معالجة البيانات بواسطة موظف مختص، وتشمل أساليب الرقابة على المدخلات على تلك الأساليب التي تتعلق برفض وتصحيح وإعادة إدخال البيانات السابقة رفضها.

ب. أساليب الرقابة على معالجة البيانات: وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ عمليات معالجة البيانات إلكترونياً طبقاً للتطبيقات المحددة، بمعنى معالجة كافة العمليات كما صرح بها وعدم إغفال معالجة عمليات صرح بها وعدم معالجة أي عمليات لم يصرح بها.

ج. أساليب الرقابة على المخرجات: وتهدف إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة البيانات (مثل قوائم الحسابات أو التقارير أو أشرطة الملفات الممغنطة أو الشيكات المصدرة) وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط بذلك.

الهدف الرئيسي لأساليب الرقابة على التطبيقات هو تأكيد صحة وشمولية عمليات معالجة البيانات المحاسبية وأن لا توزع تلك البيانات التي تم معالجتها إلا على الأشخاص المصرح لهم بتداولها،وتعد أساليب الرقابة على التطبيقات أساليب رقابية وقائية أكثر من كونها رقابة بالتغذية العكسية.

يرى الباحثان أن هذه الأساليب لا تكفي وحدها لإتمام عمليات الرقابة في المنشآت بل لا بد أن يضاف إليها أساليب تعنى بالرقابة العامة على كافة إدارات وأقسام المنشأة وذلك لأن النظم الإدارية في ظل تكنولوجيا المعلومات يتم ربطها مع بعضها البعض من خلال الشبكات المتنوعة لذلك تحتم وضع أساليب رقابية تعنى بالرقابة على كافة أجزاء النظام.

كما يستنتج الباحثان أنه لضمان نجاح تحقيق الرقابة الداخلية في البيئة الإلكترونية للعمليات لا بد من توافر البنية التحتية والتكنولوجية التي تكفي لممارسة الأنشطة الرقابية مع ضمان التأهيل الكافي للكادر البشري الذي يتولى عملية الرقابة الداخلية بجميع أقسامها.

رابعاً: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية:

1- مفهوم التجارة الإلكترونية: ليس هنالك تعريفاً دقيقاً ومحدداً للتجارة الإلكترونية، وذلك بسبب تعدد الجهات والمحافل التي أوردت هذه التعاريف، فقد اعتمدت أولى هذه المحاولات لتعريف التجارة الإلكترونية على المصطلحين (التجارة) و(الإلكترونية) وفي هذا الإطار يعتبر قياس التجارة الإلكترونية بهدف المقارنات أمراً في غاية الصعوبة، نظراً لتعدد المعاني والأبعاد التي يحتويها هذان المصطلحان مما يحول التركيز إلى معيار آخر قابل للقياس وهو الصفقات التجارية عبر الشبكات .(جماني، 2008م)

ويرى باحث أنه حتى يتم تعريف التجارة الإلكترونية لابد من تعريف مصطلحي التجارة والإلكترونية؛ حيث عرفهما كما يلي: (بالساكر، 2015م)

التجارة: تعبر عن نشاط تجاري من خلال تداول السلع والخدمات وفقاً لأسس وقواعد متفق عليها.

الإلكترونية: المقصود بها القيام بأداء النشاط الاقتصادي (التجاري) باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل شبكة الإنترنت، كما تم تعريفها بأنها عملية الإعلان والتعريف بالبضاعة والخدمات وتنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضاعة والخدمات وسداد القيمة الشرائية عبر شبكات الاتصال المختلفة سواء إنترنت أو غيرها من الشبكات التي تربط بين المشتري والبائع.

ويرى باحث آخر أن التجارة الإلكترونية هي عبارة عن مجمل عمليات البيع والشراء والتسويق والخدمات المختلفة للسلع والمنتجات والخدمات المتنوعة عبر شبكة معلوماتية حاسوبية هائلة والتي تضمن تدفق وتبادل المعلومات باستخدام شبكة الإنترنت يقابلها تدفق في المنتجات والخدمات، وهي عملية جمع المعلومات ونشرها وتبادلها، باستخدام شبكة الإنترنت لتمكين المنظمات من القيام بكل نشاطاتها أو معظمها سواء الخارجية أو نشاطاتها الداخلية (السهيلي، 2010م،)، كما يعرفها باحث آخر(سالم وعواد، 2005م، ص 3)، بأنها ذلك النشاط الذي يصف عملية بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات باستخدام شبكة الإنترنت، كما عرفتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنها: هي النقل الإلكتروني بين جهازين للكمبيوتر للبيانات التجارية باستخدام نظام متفق عليه لإعداد المعلومات، وفي فرنسا شكلت مجموعة عمل برئاسة وزير الاقتصاد الفرنسي حيث انتهت إلى تحديد مفهوم التجارة الإلكترونية بأنها: مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات بعضها البعض وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة.(حجازي، 2002م، ص ص 24-26)

يتفق الباحثان مع التعريفات السابقة لأنها تناولت التجارة الإلكترونية من جميع جوانبها وإن اختلفت زوايا النظر إليها ولكن الاختلاف في المفاهيم أمر طبيعي في العلوم الاجتماعية ومن ثم تختلف التعريفات باختلاف وجهات النظر من قبل الباحثين والكتاب حول التجارة الإلكترونية.

يخلص الباحثان إلى أن مفهوم التجارة الالكترونية لا يخرج عن كونه ممارسة للأنشطة التجارية التقليدية بوسائط رقمية وإلكترونية تختصر المسافة والتكلفة والزمن.

2- أهمية التجارة الإلكترونية: إن أهمية التجارة الإلكترونية تتركز في النقاط التالية (يوسف، 2015م)

أ- تعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بينهم وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وماتستلزمه من نفقات.

ب-توفر النفقات العامة والإدارية ومصاريف الاتصال وغيرها.

ج- تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى أسواق العالم جميعاً في وقت واحد بأقل نفقات، حيث تساعد البائعين على تخطي حواجز المسافات والوصول إلى أسواق بعيدة ومتنوعة ومتعددة.

د- تساعد المشترين أيضاً على تخطي حواجز الزمن والتعامل مع الموردين.

هـ- تؤدي إلى تبادل المنافع مابين المتعاملين من بائعين ومشترين وتعمل على ترشيد القرارات التي يتخذها كل منهم بما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب بطريقة منسقة ودقيقة.

و- مساعدة الشركات إتباع أنظمة التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الإلكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج أو عمليات التحكم والرقابة، وتخطيط والاحتياجات من المواد وموارد التصنيع والوقت المحدد. (الشافعي، 2004م، ص21-22)

ز- تقوم بالربط بين أجهزة وفروع المؤسسات والهيئات المختلفة بأقل تكلفة، فقد أصبحت بالإمكان إقامة نظام فعال للاتصالات ولإصدار القرارات ومراقبة التنفيذ بين الشركة الأم وفروعها المختلفة، أو بين أجهزة الحكومة المتعددة بما يحقق كفاءة اتخاذ القرارات والسرعة في إنجاز الأعمال ومراقبة التنفيذ.

ح- اعتمادها على الأساليب الحديثة التي تتميز بها مقارنة بالأساليب المستخدمة في التجارة التقليدية.

ط- تعتبر التجارة الإلكترونية وسيلة فعالة لتوسيع نطاق الأسواق المحلية حيث تتصل ببعضها البعض على مستوى العالم ومن ثم تساهم في تسويق السلع والخدمات على مستوى العالم.(عبدالحميد، 2014م،ص20-21)

يتفق الباحثان مع ما ذكر من أهمية التجارة الإلكترونية مع ضرورة إحكام نظم الرقابة الداخلية لتأمين عملياتها وتوفير ضمانات بعدم استغلال الثغرات الأمنية الموجودة على الانترنت ووسائط الاتصال.

3- أهداف التجارة الإلكترونية: تهدف التجارة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي: (البدور، 2013م)

أ- زيادة نطاق التسوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع والخدمات والمعلومات.

ب-زيادة معدلات الوصول إلى العملاء وبناء علاقات قوية فيما بينهم.

ج- تخفيض وتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع.

د- البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم وترغيبهم في الشراء.

هـ-القيام بعمليات التسويق والبيع والشراء عبر الإنترنت.

و- تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة.

ز- إتاحة قاعدة للمعلومات عن الماضي والحاضر.

ح- استمرار وجود المعلومات طوال ال24 ساعة وعلى مدار السنة متاحة أمام أي شخص يستخدم الإنترنت مع إدخال تعديلات عليها بسهولة وسرعة .

ط- تفعيل دور المشاركة بين القطاع الخاص والحكومي ويتم ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص في إعداد القواعد والنظم والإجراءات اللازمة للتجارة والمشاركة من الحكومة في وضع مناخ تشريعي وقانوني يخدم مقتضيات التجارة الإلكترونية على أن يكون دور مخضر وفعال وعلى الحكومة أن تقلل من تدخلها في كافة الأنشطة التجارية، وكل ذلك عن طريق استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة حتى تنطلق المؤسسات صوب التنمية والاستثمار.(البشير، 2015م)

من العرض السابق لأهداف التجارة الإلكترونية يتضح أنها تسعى لتسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات وتوفير المعلومات عنها وإتاحتها عبر المواقع والوسائط الإلكترونية.

يرى الباحثان أنه لتحقق التجارة الإلكترونية أهدافها السابقة يلزم الترويج لها والتعريف بها وتوفير مستلزمات ممارستها وتسهيل إجراءاتها وزيادة الوعي بأهميتها وكيفية ممارستها من أبسط المعاملات الإلكترونية وعمليات البيع والشراء العادية وحتى الصفقات الضخمة التي تتم بين المنشآت المختلفة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

4- خصائص التجارة الإلكترونية: تتميز التجارة الإلكترونية بعدد من الخصائص التي تميزها عن التجارة التقليدية ومنها :

أ- إختفاء الوثائق الورقية في المعاملات التجارية حيث تتميز التجارة الإلكترونية بعدم وجود أية وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملات إذ أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملات تتم إلكترونياً.

ب-السرعة في إنجاز الصفقات التجارية حيث تساهم بشكل فعال في إتمام العمليات التجارية بين طرفين على وجه السرعة دون الحاجة لانتقال الطرفين والتقائهما في مكان معين وذلك لتوفير الجهد والوقت والمال.

ج- عدم إمكانية تحديد هوية المتعاقدين حيث تتيح المنشأة التجارية إدارة معاملتها التجارية بكفاءة من أي مكان في العالم دون أن يؤثر ذلك على الأداء، حيث أنه لا يمكن معرفة كافة المعلومات الأساسية عن الطرفين كما هو الحال في التعاملات التقليدية.(عبدالملك، 2011م، ص 15-17)

د- تسليم المنتجات إلكترونياً حيث أتاحت تسليم بعض المنتجات إلكترونياً أي التسليم المعنوي للمنتجات، وكذلك بعض الخدمات كالاستشارات الطبية وهو ما يخلق تحدياً أمام السلطات المختصة، وهذا لأنه لا يوجد حتى الآن آليات متفق عليها لإخضاع المنتجات الرقمية للجمارك أو الضرائب.

هـ- وجود الوسيط الإلكتروني حيث يوجد وسيط بين طرفي التعاقد هو جهاز الكمبيوتر والمتصل بشبكة الاتصالات الدولية التي تقوم بنقل التعبير للإدارة الإلكترونية لكل من الطرفين المتعاقدين في ذات اللحظة.

و- غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة وذلك لأنه لا يوجد مجلس للتعاقد للاتفاق على تفاصيل العقد المراد إبرامه بين طرفي التعاقد، فقد يكون البائع في مكان والمشتري قد يبعد عنه آلاف الأميال وقد يختلف التوقيت الزمني أيضاً بين مكاني البائع والمشتري.

ز- التفاعل الجماعي بين عدة أطراف بمعنى أنه يستطيع أحد الأطراف المتعاملة إرسال رسالة إلكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين في نفس الوقت دون الحاجة لإعادة إرسالها في كل مرة.(صفاء، 2015م)

ح- تقلل من الحاجة لزيارة العاقد لمكان السلع، حيث يمكن تنفيذ عملية البيع من داخل البيت.

ط- تعد التجارة الإلكترونية من العقود القائمة على عنصر الرضا إذ يتوقف هذا العقد على رضا المتعاقدين.(أبو مصطفى، 2005م)

يلاحظ الباحثان أن هذه الخصائص تعتمد بصورة أساسية على الخصائص التي تتمتع بها تكنولوجيا المعلومات في مقابل النظم العادية؛ بحيث تمثل هذه الخصائص للتجارة الإلكترونية نقطة الاختلاف الجوهرية بينها وبين التجارة التقليدية.

5- تبادل البيانات إلكترونياً (EDI) ELECTRONIC DATA INTERCHANGE: قبل التعرف على الإجراءات الخاصة بالتجارة الإلكترونية يحسن التطرق أولاً إلى معرفة كيفية تبادل البيانات إلكترونياً (EDI) والتي تعتبر المحور الأساسي الذي تدور حوله التجارة الإلكترونية لإتمام العملية التجارية.

يؤدي التبادل الإلكتروني للبيانات إلى تمكين الشركات من تبادل الوثائق الخاصة بالعمل عبر أجهزة الكمبيوتر والاستغناء تماماً عن الوثائق الورقية وتتم عمليات التبادل التجاري أو الوثائقي من خلال

شبكات عامة أو خاصة لتبادل البيانات، ولاستخدام هذه الوسيلة الإلكترونية تقوم الشركات بإنشاء شبكات للتجارة الإلكترونية تربطها بشركائها في الأعمال بمن فيهم البائعون والعملاء الرئيسيون والموزعون؛ والواقع أن تبادل البيانات الإلكترونية ينطوي على ما هو أكبر من مجرد إرسال طلب شراء أو أمر بيع عبر الإنترنت أو استخدام أجهزة الكمبيوتر المتصلة بشبكات الخدمة الخاصة في تسويق منتج ما أو خدمة ما عبر الشبكات المتصلة إذ أن تبادل البيانات الإلكترونية يعمل على ربط الأطراف التجارية للذين يقومون بأعمال ضخمة، وعادةً ما تلجأ الشركات العملاقة إلى استخدام هذا الأسلوب في تسيير أمر تعاملاتها الضخمة (الصيرفي، د.ت، ص 457)

يتفق الباحثان مع ما سبق في أن أهم ما يميز التجارة الإلكترونية هو تبادل بيانتها عبر تكنولوجيا المعلومات والوسائط الإلكترونية سواء من خلال شبكات الاتصال المحلية أو العالمية.

6- **الإجراءات العملية للتجارة الإلكترونية:** تبدأ عملية الشراء عندما يتصل الزبون بجهازه بشبكة الإنترنت ويدخل الموقع التجاري، وعندما يعرض برنامج لاستعراض أسماء وبيانات المنتجات في الموقع يقوم باختيار المنتجات ويحددها من خلال قوائم تفصيلية، وقد يتطلب الأمر قيام الزبون باستعراض أكثر من صفحة حتى يجد المطلوب وفور التوصل إلى الاختيارات النهائية التي يريد تحديدها يتم إدخال بيانات الشراء التي تحددها الصفحة مع معلومات عن أسلوب الشراء، هذا وقد لا يكون لدى الموزع في المخزون المتاح لديه الأصناف نفسها التي يريدها المشتري وهنا تكون قدرة الاستجابة للطلب مرهونة بالاتصال السريع بمصادر الشراء المختلفة لتوفير طلب العميل من خلال الإنترنت.

ويتحقق تكامل التجارة الإلكترونية من خلال ربط موقع معلومات شبكة ويب بالنظم الداخلية للمؤسسة وتحقيق الارتباط الكامل بين الشركة وعملائها على مستوى نظم المعلومات الداخلية ويتطلب هذا توفير أعلى درجات التأمين واستخدام جدران النار Fire Walls، هذا ويلاحظ أن إعداد تدابير الشراء والتوريد الإلكتروني يؤدي إلى ربط مندوبي مبيعات الشركة بمنافذ البيع والتوزيع باعتبار ذلك جزء من إجراءات الشراء الإلكتروني وقد ظهر أخيراً مقياس البيع المفتوح على الإنترنت Open Buying on internet لتدعيم التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالمبادلات التجارية بين الأعمال، وبعضها تدعم البنية التقنية ومواصفات التجارة الإلكترونية، كما قد يؤدي إعداد تدابير البيع والشراء إلكترونياً إلى دمج الشبكة الداخلية للشركة وعمليات البيع والشراء وعلاقتها بعملائها داخل عملية إلكترونية واحدة(الأمين، 2010م)

7- **مراحل التجارة الإلكترونية:** تمر التجارة الإلكترونية بثلاث مراحل أساسية هي:(محمد وحسني،2001م،ص291)

أ- **العرض:** يقدم المنتج أو البائع في هذه المرحلة السلعة أو الخدمة التي يود بيعها مستخدماً أياً من الوسائل الإلكترونية المتنوعة للعرض، وذلك بعد أن يحدد الأوضاع السائدة في السوق وفق دراسات الجدوى، وقد تكون هذه الوسائل استخدام شاشات عرض كبيرة أو الكتالوج الرقمي، وتصحب عملية العرض على النحو السابق توظيف الوسائل الإلكترونية للإعلان عن السلعة والترويج لها بطريقة سهلة و واضحة يستطيع المستهلكون تفهمها بهدف إقناعهم بالسلعة أو الخدمة وحثهم على شرائها، وعادة تشمل مرحلة العرض تعريف المستهلكين بكيفية الحصول على المنتج وكيفية استلامه وسداد قيمته التي تكون عادة باستخدام وسائل إلكترونية.

ب- **القبول:** إذا أقتنع الطرف الآخر، قد يقرر قبول العرض أي يتلقى العرض من قبل العارض بالقبول من قبل المشتري، وينعقد العقد، ويقوم القابل في هذه المرحلة بطلب المزيد من المعلومات والبيانات عن السلعة أياً كان نوعها ووظيفتها ومواصفاتها ونحو ذلك باستخدام وسائل إلكترونية أيضاً يستطيع أن يعبر المشتري عن ذلك مستخدماً ذات الوسائل، وبعد التأكد من أنها مؤمنة بوسائل متطورة تحافظ على سلامة وصحة البيانات من جهة وعلى السرية والمصداقية من جهة ثانية، وهنا عادة يتم استخدام الوسائل المتعلقة بالتثبت والتحقق من الطرف الآخر من جهة ثالثة، ومن أن المعلومات والبيانات التي يتضمنها العقد ستصله، دون اعتراض أو دون الإخلال بها أو دون القرصنة عليها من جهة رابعة.

ج- **التنفيذ:** تعني هذه المرحلة وضع الالتزامات المتقابلة في العقد موضع التنفيذ ويقوم العارض بتوفير السلعة وإعدادها وتهيئتها لتسليمها بالشكل والطريقة المتفق عليها بينهما، وتقوم المرحلة على:

- تسليم السلعة: والتسليم تحكمه هنا الشروط المتفق عليها من جهة وما تمليه طبيعة السلعة من جهة أخرى مثل: هل هي سلعة مادية يلزم أن يتم تسليمها في شكل مادي وبشكل مباشر أم هي سلعة بيانية يمكن تحويلها إلى ملفات وأرقام، بحيث يستطيع المشتري إنزالها من على الوسائل الإلكترونية مثل: الكتب وتذاكر السفر، وقد يكون المنتج محل التعامل حزمة مثل: الاستشارات القانونية أو الطبية أو دروس تعليمية وخدمات حكومية، وأياً كان الأمر يصبح من الواضح أن استخدام الوسائل الإلكترونية على النحو السابق يقلص دور الوسطاء التقليديين إلى حد كبير، وربما قد يؤدي إلى خلق نوع جديد منها، يتفق مع الآليات الجديدة.

- يقابل التنازل عن السلعة يقوم المشتري بتنفيذ أمر الدفع(غنيم، 2009م، ص 353)، وقد تحدث تسوية قيمة المعاملة بالدفع اليدوي عند التسليم نقداً أو شيك، كما قد يتم الدفع بالوسائل الإلكترونية باستخدام بطاقات الائتمان أو الخصم الفوري أو النقود الإلكترونية.

بناءً على ما سبق يتضح للباحثين أن مراحل التجارة الإلكترونية هي تفصيل لإجراءاتها وخطوات إتمام عملياتها، حيث تبدأ الإجراءات والمراحل بالتواصل بين البائع والمشتري وتنتهيان بتسليم المباع والثمن، كما يرى الباحثان أن إجراءات ومراحل التجارة الإلكترونية تطول وتقصر وتتعقد وتتبسط بحسب طبيعة المنتجات ونوع المنشآت وقيمة الصفقات، فكلما كانت المنتجات بسيطة وذات قيمة منخفضة نسبياً كلما كانت الإجراءات مختصرة ويسيرة وغير معقدة والعكس إذا كان غير ذلك، غير أنها كشأن سائر المعاملات التجارية تبدأ بالإيجاب والقبول وتنتهي بتسليم السلعة والثمن وقد يعقبها خدمات ما بعد البيع.

8- مقومات التجارة الإلكترونية: هنالك عدة مقومات أساسية تساهم جميعها في خلق بيئة مناسبة تساعد على تحقيق الفوائد المرجوة منها ومن تلك المقومات (قبيعة، 1998م، ص 77)

أ- توفر بنية تحتية تتمثل بالاتصالات ونشر شبكة الإنترنت على نطاق واسع بحيث يمكنها النفاذ لأوسع نطاق من المجتمع بأسعار تنافسية.

ب-نشر الوعي العلمي والثقافي والقضاء على الأمية المعلوماتية لدى أفراد المجتمع تساهم في إصدار التشريعات المناسبة والمعالجات القانونية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في هذا الحقل. الأمر الذي يساعد على تقليل عمليات النصب والاحتيال ولذلك يساهم في ثقة المواطن في عمليات البيع والشراء.

ج- وجود بنية تحتية كافية للخدمات المالية لاسيما في مجال التعامل المالي المصرفي وتمكينه من دعم عمليات التجارة الإلكترونية والتوسع في نظم الدفع الإلكتروني لاسيما بطاقات الائتمان وتيسير إبرام معاملات مالية مأمونة على الشبكة.

يرى الباحثان أن هذه المقومات غير كافية لنجاح عمليات التجارة الإلكترونية حيث تلعب ثقة المتعاملين المقوم الأهم لنجاحها، ومن ثم لا بد من توفير المعايير والقوانين والتشريعات المنظمة والتي تعمل على حماية حقوق المتعاملين إلكترونياً بيعاً وشراءً ووساطةً لأن تلك القوانين والتشريعات تشكل الضامن في المعاملات.

ويؤكد الباحثان أيضاً على أهمية وجود هذه المقومات والتي بعدمها لا يمكن أن تكون هنالك تجارة الكترونية،مع التأكيد على ضرورة وجود نظام مصرفي مرن يلبي احتياجات

المتعاملين ويساهم في عمليات التبادل التجاري الإلكتروني في ظل تأمين تلك العمليات من خلال أنظمة رقابة داخلية قادرة على مواكبة المستجدات الاقتصادية.

علاقة نظام الرقابة الداخلية بالتجارة الإلكترونية:

يلاحظ الباحثان في ضوء ما تم عرضه في الإطار النظري للتجارة الإلكترونية يتبين أن لها دوراً فعالاً في وسط عالم تسوده المنافسة الشديدة وتنحصر فيه الأسواق المحلية وذلك لأننا في عالم يشهد تحولات سريعة في عصر التبادل التجاري الإلكتروني، فقد أحدثت ثورة حقيقية في مجال التجارة العالمية، ويأتي هذا نتيجة التطور الهائل في وسائل الاتصال وبصورة خاصة الإنترنت الذي قام بإعادة صياغة الاقتصاد العالمي وبذلك يعتبر الإنترنت الدعامة الأساسية في البنية التحتية للتجارة الإلكترونية؛ و حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة من التجارة الإلكترونية لا بد من تأمين عملياتها.

يرى الباحثان أن أنظمة الرقابة الداخلية يمكن أن توفر تأميناً كافياً لعمليات التجارة الالكترونية في المصارف السودانية من خلال تأمين المدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات، حيث يساعد نظام الرقابة الداخلية في تأمين مدخلات بيانات عمليات التجارة الإلكترونية من خلال التأكد من الموافقة الرسمية عليها قبل تشغيلها بالحاسب الآلي، وتجهيز مدخلات البيانات بشكل سليم وتسجيلها في ملفات بيانات الحاسب الآلي بشكل صحيح، كذلك التأكد من عدم فقد تلك المدخلات مع التأكد من إضافتها بشكل صحيح مع عدم تكرارها وعدم تغييرها، وأيضاً مراجعة تصحيح عمليات الإدخال الخاطئة في الوقت المناسب، ويتمثل كل ما سبق في إجراءات الرقابة على المدخلات والتي يزيد الالتزام بها من تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

كما يساعد أيضاً نظام الرقابة الداخلية في تأمين تشغيل بيانات عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية من خلال التأكد من التصديق على جميع العمليات التي يراد تشغيلها، تشغيل جميع العمليات بالحاسب الآلي بشكل سليم، عدم إضافة عمليات غير مصرح بها، عدم حذف بعض العمليات التي يراد تشغيلها، وكذلك عدم استنساخ العمليات بصورة غير رسمية، كما أن تحديد وتصحيح أخطاء التشغيل في التوقيت المناسب يساهم في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن نظام الرقابة الداخلية يساهم في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية عن طريق تقديم صورة لما سيكون عليه شكل المخرجات بحيث يمكن من معرفة ما يتوقع أن توفره التجارة الإلكترونية من معاملات، والتأكد من صحة مخرجات ونتائج عمليات التشغيل

وتداولها بين الموظفين والمستفيدين المختصين فقط، وتوفيرها لهم في التوقيت المناسب مع التأكد من دقة وسلامة واكتمال كافة إجراءات توصيل تلك المخرجات للأطراف المعنية بالتجارة الإلكترونية.

خامساً: الدراسة الميدانية (تحليل البيانات واختبار الفرضيات):

يتناول الباحثان في هذا الجزء تحليل البيانات الشخصية وبيانات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية والأشكال البيانية، بالإضافة إلى ذلك يتم إجراء مقارنة بين أهم نتائج الدراسة الميدانية ونتائج الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

1. **مجتمع وعينة الدراسة:** تم إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المصارف السودانية، حيث تم توزيع عدد (50) استمارة استقصاء على العاملين في المجال المالي والمحاسبي في العينة المختارة من المصارف السودانية، وتم استردادها وتحليلها بهدف معرفة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية بالمصارف السودانية.

2. تحليل البيانات الشخصية:

الجدول رقم (1)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

	البيان	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي:	بكالوريوس	26	%52
	دبلوم عالي	3	%6
	ماجستير	17	%34
	دكتوراه	4	%8
	أخرى	0	%0
	الإجمالي	50	%100
التخصص العلمي	البيان	العدد	النسبة
	محاسبة	11	%22
	إدارة أعمال	11	%22
	اقتصاد	19	%38
	دراسات مالية ومصرفية	2	%4
	نظم معلومات محاسبية	7	%14
	أخرى	0	%0
	الإجمالي	50	%100
المسمى الوظيفي	البيان	العدد	النسبة
	مدير مالي	8	%16
	رئيس قسم	12	%24
	محاسب	18	%36
	مراجع داخلي	7	%14
	أخرى	5	%10
	الإجمالي	50	%100
سنوات الخبرة	البيان	العدد	النسبة
	اقل من 5 سنوات	12	%24
	5 وأقل من 10 سنوات	14	%28
	من 10 سنوات واقل من 15 سنة	15	%30
	15 سنة فأكثر	9	%18
	الإجمالي	50	%100

المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

الشكل رقم (1)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي:

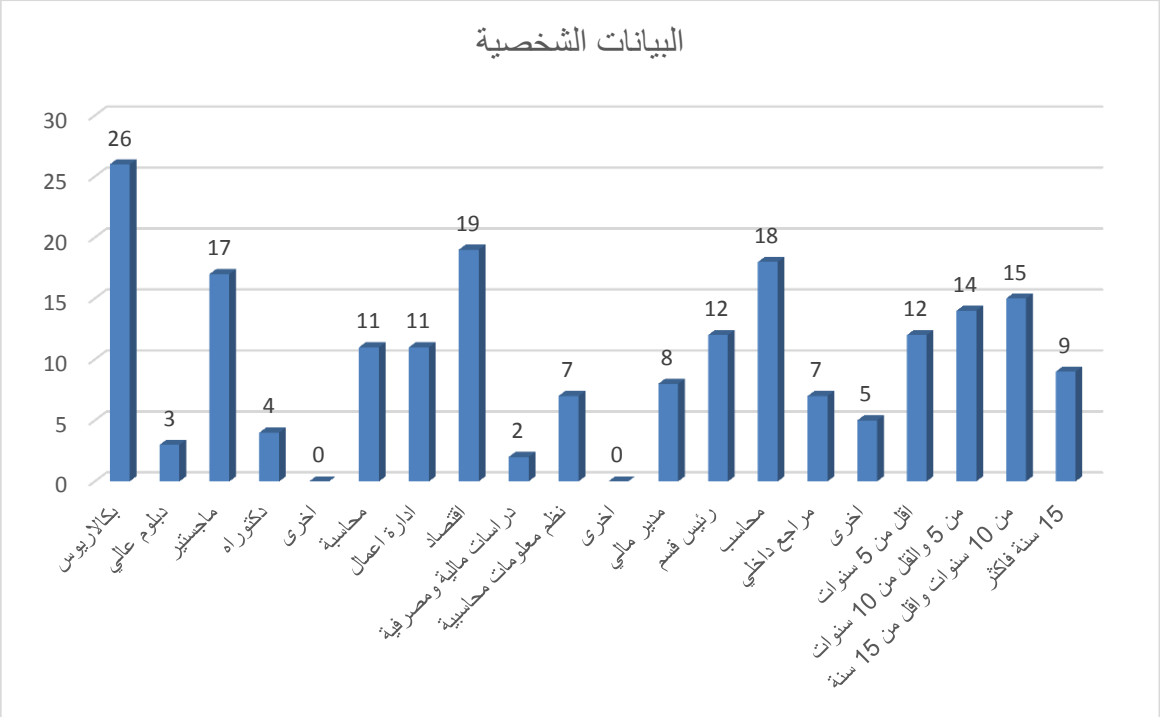

المصدر: إعداد الباحثين، من الدراسة الميدانية، 2020م.

من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يلاحظ الباحثان أن أفراد العينة حسب متغيرات البيانات الشخصية المختلفة (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسميات الوظيفية، وسنوات الخبرة) كلها تصب إيجاباً على السمات التي تمكنهم من فهمهم لعبارات الاستبانة والإجابة عنها.

2- تحليل بيانات الاستبانة:

الفرضية الأولى : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المدخلات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية"

الجدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	التأكد من الموافقة الرسمية على مدخلات البيانات قبل تشغيلها بالحاسب الآلي.	1.16	3.80	4	%76	عالية	9
2	تجهيز مدخلات البيانات بشكل سليم	1.41	3.90	4	%78	عالية	5
3	تسجيل مدخلات البيانات في ملفات بيانات الحاسب الآلي بشكل صحيح	1.09	3.98	4	%79.6	عالية	4
4	التأكد من عدم فقد مدخلات البيانات .	1.19	4.00	5	%80	عالية جدا	3
5	التأكد من إضافة مدخلات البيانات بشكل صحيح .	1.23	3.87	4	%77.4	عالية	8
6	عدم تكرار مدخلات البيانات.	1.22	3.88	4	%77.6	عالية	7
7	عدم تغيير مدخلات البيانات .	1.41	4.01	5	%80.2	عالية جدا	2
8	متابعة إجراءات مدخلات البيانات .	1.00	4.12	5	%82.4	عالية جدا	1
9	مراجعة تصحيح العمليات الخاطئة في الوقت المناسب .	1.27	3.89	4	%77.8	عالية	6

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من خلال الجدول (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى التي تنص على: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المدخلات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (3.80– 4.12) والمنوال (4– 5) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (1.00– 1.41) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي المحايدة و الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول رقم (3)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	التأكد من الموافقة الرسمية على مدخلات البيانات قبل تشغيلها بالحاسب الآلي.	135.77	1	0.000	4.55	القبول
2	تجهيز مدخلات البيانات بشكل سليم	138.25	2	0.000	4.18	القبول
3	تسجيل مدخلات البيانات في ملفات بيانات الحاسب الآلي بشكل صحيح	188.39	2	0.000	4.19	القبول
4	التأكد من عدم فقد مدخلات البيانات .	139.41	2	0.000	4.87	القبول
5	التأكد من إضافة مدخلات البيانات بشكل صحيح .	183.03	1	0.000	4.26	القبول
6	عدم تكرار مدخلات البيانات.	173.75	1	0.000	4.22	القبول
7	عدم تغيير مدخلات البيانات .	181.96	1	0.000	4.67	القبول
8	متابعة إجراءات مدخلات البيانات .	188.91	2	0.000	4.25	القبول
9	مراجعة تصحيح العمليات الخاطئة في الوقت المناسب .	183.14	1	0.000	4.09	القبول

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية،2020م

يتضح من الجدول رقم (3) لاختبار صحة الفرضية الأولى التي تنص على:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المدخلات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونيةفي المصارف السودانية" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (135.77 – 138.25 – 188.39 –139.41 – 183.03 – 173.75 – 181.96 – 188.91 – 183.14) والقيمة الجدولية تقع في المدى مابين (4.09– 4.87) وبدرجات حرية (2–1) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية؛ **وعلى ذلك يتأكد أن الرقابة الداخلية على المدخلات ساهمت في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.**

الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على التشغيل وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية"

الجدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	التصديق على جميع العمليات التي يراد تشغيلها .	1.06	3.92	4	%78.4	عالية	5
2	تشغيل جميع العمليات بالحاسب الآلي بشكل سليم .	1.21	3.65	4	%73	عالية	8
3	عدم إضافة عمليات غير مصرح بها .	1.13	3.98	4	%79.6	عالية	3
4	عدم حذف بعض العمليات التي يراد تشغيلها .	1.19	3.72	4	%74.4	عالية	7
5	عدم استنساخ العمليات بصورة غير رسمية.	1.18	3.96	4	%79.2	عالية	4
6	تصحيح أخطاء التشغيل في التوقيت المناسب .	1.07	4.02	5	%80.4	عالية جدا	2
7	تحديد أخطاء التشغيل في الوقت المناسب .	1.23	3.87	4	%77.4	عالية	6
8	عدم فقدان العمليات بصورة غير رسمية .	1.15	4.20	5	%84	عالية جدا	1

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2020م

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ الباحثان أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية التي تنص على"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على التشغيل وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية" فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.00– 4.23) والمنوال (4 – 5) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.86 – 1.22) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي موافق وموافق بشدة.

الجدول رقم (5)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	التصديق على جميع العمليات التي يراد تشغيلها .	180.67	2	0.000	4.10	القبول
2	تشغيل جميع العمليات بالحاسب الآلي بشكل سليم .	190.78	1	0.000	4.61	القبول
3	عدم إضافة عمليات غير مصرح بها .	173.87	1	0.000	4.50	القبول
4	عدم حذف بعض العمليات التي يراد تشغيلها .	182.13	2	0.000	4.61	القبول
5	عدم استنساخ العمليات بصورة غير رسمية.	169.90	1	0.000	4.57	القبول
6	تصحيح أخطاء التشغيل في التوقيت المناسب .	190.30	2	0.000	4.32	القبول
7	تحديد أخطاء التشغيل في الوقت المناسب .	185.72	2	0.000	4.73	القبول
8	عدم فقدان العمليات بصورة غير رسمية .	183.21	1	0.000	5.04	القبول

المصدر: إعداد الباحثين، من الدراسة الميدانية، 2020م

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على:"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على التشغيل وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية"تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (180.67 – 190.78 – 173.87 – 182.13 – 169.90– 190.30 – 185.72 – 183.21) وبدرجة حرية (1 –2) والقيمة الجدولية تقع في المدى مابين (4.10–5.04) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الفرضية، وبما يدل على أن **الرقابة الداخلية على التشغيل ساهم في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.**

الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المخرجات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية".

الجدول رقم (6)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	التأكد من نتائج عمليات التشغيل الصحيحة .	1.13	4.02	5	%80.4	عالية جدا	1
2	تداول المخرجات على الموظفين المختصين فقط .	1.09	3.88	4	%77.6	عالية	3
3	عند توفير المخرجات للموظفين المختصين في التوقيت المناسب.	0.96	4.00	5	%80	عالية جدا	2
4	تقديم صورة لما سيكون عليه شكل المخرجات بحيث يمكن من معرفة ما يتوقع أن توفره التجارة الإلكترونية من معاملات.	1.20	3.74	4	%74.8	عالية	5
5	الوصول إلى البيانات المحفوظة على ملفات الحاسب الآلي.	1.22	3.82	4	%76.4	عالية	4

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ الباحثان أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية التي تنص على"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المخرجات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية" فإن الأوساط الحسابي له تقع في المدى ما بين (3.74– 4.02) والمنوال (4 – 5) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.96– 1.22) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي موافق وموافق بشدة.

الجدول رقم (7)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	التأكد من نتائج عمليات التشغيل الصحيحة .	182.50	2	0.000	4.52	القبول
2	تداول المخرجات على الموظفين المختصين فقط .	175.88	1	0.000	4.36	القبول
3	عند توفير المخرجات للموظفين المختصين في التوقيت المناسب.	186.26	1	0.000	4.99	القبول
4	تقديم صورة لما سيكون عليه شكل المخرجات بحيث يمكن من معرفة ما يتوقع أن توفره التجارة الإلكترونية من معاملات.	187.48	1	0.000	4.17	القبول
5	الوصول إلى البيانات المحفوظة على ملفات الحاسب الآلي.	170.51	1	0.000	4.29	القبول

المصدر: إعداد الباحثين، من الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من الجدول رقم (7) لاختبار صحة الفرضية التي تنص على:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المخرجات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية"تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (182.50 – 175.88 – 186.26 – 187.48 – 170.51) وبدرجة حرية (1 – 2) والقيمة الجدولية تقع في المدى مابين (4.17– 4.99) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، وذلك يؤكد أن **الرقابة الداخلية على المخرجات ساهم في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.**

ملخص نتائج فرضيات الدراسة:

وفيما يلي ملخص لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لجميع فرضيات الدراسة.

الجدول رقم (8)

ملخص نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة

م	فرضيات الدراسة	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	مربع كاي	مستوى المعنوية	النتيجة
1	الفرضية الأولى	0.82	4.44	%88.8	عالية جداً	139.77	0.000	قبول
2	الفرضية الثانية	0.89	4.54	%90.8	عالية جداً	146.88	0.000	قبول
3	الفرضية الثالثة	0.88	4.38	%87.6	عالية جداً	133.87	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

يلاحظ من الجدول رقم (8) الذي يوضح ملخص نتائج التحليل الوصفي لفرضيات الدراسة، الفرضية الأولى التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المدخلات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية " نجد أن أغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الأولى وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.44) ونسبة الأهمية بلغت (88.8%) وقيمة مربع كاي (139.77) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الأولى قد تحققت وأن **الرقابة الداخلية على المدخلات ساهمت في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.**

الفرضية الثانية: التي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على التشغيل وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية" نجد أن أغلبية المبحوثين يوافقون على جميع

عبارات الفرضية الثانية وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.89) ونسبة الأهمية بلغت (90.8%) وقيمة مربع كاي (146.88) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الثانية قد تحققت، وأن **الرقابة الداخلية على التشغيل ساعد في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.**

الفرضية الثالثة: التي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية على المخرجات وتأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية" نجد أن أغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الثالثة وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.38) ونسبة الأهمية بلغت(87.6%) وقيمة مربع كاي (133.87) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ويؤكد أن فرضية الدراسة الثالثة قد تحققت، وأن **الرقابة الداخلية على المخرجات ساهمت في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.**

سادساً: الخاتمة: واشتملت على النتائج والتوصيات

1- النتائج:

من خلال الإطار النظري وتحليل بيانات لدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. ساهمت الرقابة الداخلية على مدخلات البيانات في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية بالمصارف السودانية.

ب. التأكد من الموافقة الرسمية على مدخلات البيانات وتجهيزها بشكل سليم مكَّنمن تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

ج. الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات ساعدت في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

د. التصديق على جميع البيانات التي يراد تشغيلها والتأكد من عدم إضافة عمليات غير مصرح بها عمل على تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

هـ. ساعدت الرقابة الداخلية على مخرجات البيانات في تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

و. مكَّن توفير المخرجات للموظفين المختصين في الوقت المناسب من تأمين عمليات التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية.

2- التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

أ. العمل على إحكام نظام الرقابة الداخلية لضمان سلامة التعاملات الإلكترونية في المصارف السودانية.

ب. أهمية تشغيل جميع العمليات بالحاسب الآلي في المصارف السودانية بشكل سليم وعدم إضافة عمليات غير مصرح بها لتأمين عمليات التجارة الإلكترونية.

ج. عدم حذف بعض العمليات التي يراد تشغيلها وعدم استنساخ العمليات بصورة غير رسمية.

د. ضرورة توفير المخرجات وعدم تداولها إلا للموظفين المختصين بالمصارف السودانية وفي التوقيت المناسب.

هـ. تعزيز ودعم نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا في المصارف السودانية.

و. العمل على تدريب وتأهيل الموظفين وتطوير قدراتهم بالمصارف السودانية بما يتوافق مع تطور النظم الإلكترونية المختلفة.

سابعاً: قائمة المصادر والمراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1. أحمد، أحمد أيمن، (2011م) دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
2. عودة، أحمد نوفل، (2011م) كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية، مجلة كلية التراث الجامعة،بغداد،العدد20.
3. مسعود، عبد الوهاب أحمد عبد الله (2014م)، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، مجلة جامعة الناصر، اليمن،العدد الرابع.
4. عبد الحليم، صفوان قصي، (2016م)، تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق المعلومات المحاسبية المضللة، رسالة ماجستير منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،العدد 93 المجلد 22.
5. إبراهيم، محمد المعتز المجتبى (2017 م)، دور المعلومات المحاسبية في زيادة فعالية أداء التجارة الإلكترونية لضمان ترشيد قرارات المستخدمين، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة .
6. غزال، مصباح، وسعيد، عمر، وحسين، صدام، (2018م.)، أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر
7. شحاته، شحاته السيد، (2018م)، أساسيات الرقابة والمراجعة الداخلية (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي).
8. عياش، عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود، (2014 م) دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، اليمن، مجلة جامعة الناصر، العدد الرابع يوليو –ديسمبر.
9. عودة، أحمد نوفل، كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد العشرون، بغداد.
10. أرينز، ألفين، ولوبك، جميس، (2007م)، المراجعة مدخل تكامل (الرياض : دار المريخ للنشر).
11. ستنبارت، بول ج، ورومني مارشال،(2009م)، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب د.قاسم إبراهيم الحسيني، (الرياض : دار المريخ للنشر،)، الجزء الأول.
12. حسين، إيمان إبراهيم، المراجعة والرقابة في نظم المحاسبية، (2018م)، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة).

13. نور، أحمد محمد، (1992)، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة).
14. الخطيب، خالد راغب، (2010م)، الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، (عمان : مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
15. جماني، مسعود، (2008م)، أثر التجارة الإلكترونية على إنتاجية وتنافسية المؤسسة، رسالة ماجستير في المحاسبة .
16. بالساكر، صارة، (2015م)، التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية، رسالة ماجستير.
17. السهيلي، خالد بداح، (2011م)، مستوى التحديات الضريبية التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير .
18. سالم، فؤاد الشيخ، وعواد، محمد سليمان، (2005م)، المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 1.
19. عبد الفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الأول نظام التجارة الإلكترونية وحمايتها مدنياً، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2002م).
20. فاطمة عثمان يوسف، (2015م)، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة.
21. الشافعي، جلال، (2004م)، التجارة الإلكترونية والضرائب (القاهرة : مؤسسة الأهرام).
22. عبد الحميد، عبد المطلب، (2014م)، اقتصاديات التجارة الإلكترونية، (الإسكندرية :الدار الجامعية،).
23. البدور، زيدان بدر، (2013م)، واقع التجارة الإلكترونية في الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية.
24. البشير، الهادي محمد الهادي، (2012م)، دور التجارة الإلكترونية في سياسات التحرير الاقتصادي، رسالة ماجستير في الاقتصاد.
25. عبد الملك، عماد مجدي، (2011م)، التجارة الإلكترونية عربياً – دولياً، (مصر : دار المطبوعات الجامعة،).
26. صفاء، فحماز، (2015م)، التجارة الإلكترونية كأداة للتنافس في الأسواق العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية
27. أبو مصطفى، سليمان عبد الرازق، (2005م.)، التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في الفقه المقارن.

28. الأمين، حسام سامي عبد الرازق، (2010م)، ملائمة بيئة الرقابة الداخلية في ظل التجارة الإلكترونية بالتطبيق على مدققي الحسابات الأردنيين، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة.
29. محمد، المليجي، وحسني، أسامة، (2001 م)، استخدام مستخرجات التقنية العلمية الحديثة و أثره على قواعد الإثبات المدني، (القاهرة : دار النهضة).
30. غنيم، أحمد محمد، (2009م)، التسوق والتجارة الإلكترونية بين التقريب والتطبيق، (القاهرة : المكتبة العصرية).
31. قبيعة، محمد جمال، (1998م)، موسوعة التطوير الإلكتروني للمؤسسات، (بيروت : دار الراتب الجامعية)، مكتبة المكاتب، المجلد الأول.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Mohamed, Adel ,(**2012**) The Effect of E-commerce on the Accounting Information System of Jordan Banks .
2. Gholam Razavi,(2014), Emad Houssieni, Mohamed Houssien Razav, Determination of Barriers To E – Commerce in Companies Reducing Sports Equipment and Goods : The Perspective of Sport Mangers Iran.